

TIME RECEIVED
May 25, 2018 1:34:40 PM GMT+02:00REMOTE CSID
0041227910485DURATION
223PAGES
9STATUS
Received

0041227910485

Qatar Mission Geneva

Qatar Mission Geneva

13:02:48

25-05-2018

1 / 9

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر



2018/0038007/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Secretariat of the Human Rights Council, Advisory Committee in Geneva, and with reference to Latter's Verbal note circulated on March 1st 2018, with regard to the request of information to conduct a study on the ways in which development contributes to the enjoyment of all human rights by all, in particular on best experiences and practices, pursuant to HRC resolution 35/21 on "The contribution of development to the enjoyment of all human rights",

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, hereby, the **information received** from the Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs and the Ministry of Development Planning and Statistics of the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Secretariat of the Human Rights Council, Advisory Committee in Geneva, the assurances of its highest consideration.



Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee
OHCHR -United Nations Office
at GenevaCH-1211 Geneva 10
E-mail: hrcadvisorycommittee@ohchr.org
Fax: +41 22 917 9011

الاستبيان

اسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

1- كيف لبرامج وخطط التنمية، من وجهة نظر حومتكم أن تعزز وتحقق جميع حقوق الانسان بما في ذلك حق التنمية للجميع؟ يرجى تقديم امثلة ملموسة أو خطط عملية أو أي تجارب أو ممارسات فضلي بالأخص المتعلقة بإسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان؟

إن الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان في دولة قطر في تطور مستمر. وقد تم تعزيزه في السنوات الأخيرة من خلال إنشاء المؤسسات والمنظمات المستقلة ودعمها، ومن خلال الهيئات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، حيث تم ربط المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر مع المنظمات الإقليمية والدولية.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

في عام 2002 أنشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم الأميري رقم 38، ثم أعيد تنظيمها بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010. كهيئة وطنية مستقلة لتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان وهي الهيئة الرئيسية المدنية بدعم الأفراد الذين يتم حرمانهم من حقوقهم ويشمل دور اللجنة نشر الوعي والتنقيف في مجال حقوق الإنسان، ورصد وضع حقوق الإنسان في الدولة، والتحقيق في مخالفات أو انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ خطوات للتصدي لها. واقتراح سبل ووسائل تعزيز ومراقبة عملية تحقيق أهداف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، وتقديم توصيات بشأن الانضمام إلى معاهدات أخرى. وتقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بإعداد تقارير نصف سنوية عن الوضع في مجال حقوق الإنسان. ورفعها إلى مجلس الوزراء، إضافة إلى أنها وضعت آلية لتقديم الشكاوى عبر خط هاتفي ساخن مجاني وعبر موقعها على الانترنت. في أكتوبر 2013 أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسيحية بجامعة قطر مسحا خاصة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على منظمات المجتمع المدني في قطر وأبرزت النتائج أن 11 فقط من أصل 26 منظمة شملها الاستطلاع أفادت بأنها تواصلت مع اللجنة الوطنية بشكل مستمر من خلال مشاريع ومؤتمرات مشتركة. وأوصى المسح أن تقوم اللجنة الوطنية بما يلي:

- العمل على زيادة وعي منظمات المجتمع المدني في قطر بوظيفة اللجنة الوطنية وأهميتها.

- توضيح توقعات اللجنة بشأن وتيرة وطبيعة تفاعل تلك المنظمات معها.
 - وضع آليات أكثر رسمية للإبلاغ عن أنشطة المنظمات ولبدء التعاون المؤسسي والحفاظ عليه.
 - تفصيل آلية تعامل اللجنة الوطنية مع منظمات المجتمع المدني. وتوقعات اللجنة من هذه المنظمات تبعاً لدرجة مشاركتها في مجال حقوق الإنسان.
- في أكتوبر 2014 ، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل أحكام القانون رقم 17 لسنة 2001 الذي ينظم عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبعد هذه التعديلات أصبحت اللجنة الوطنية متوافقة بشكل أمثل مع مبادئ باريس التي تنظم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز استقلال اللجنة الوطنية وحماية أعضائها:
- تتمتع اللجنة الوطنية بالاستقلال التام في ممارسة أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا تتم محاسبة أي عضو من أعضائها جنائية أو تأديبية عن الآراء أو البيانات المقدمة للجنة ولجانها الفرعية فيما يتعلق بالمسائل التي تقع ضمن اختصاصها.

استراتيجيات التنمية الوطنية في دولة قطر

تجسد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى ٢٠١١-٢٠١٦ التي أطلقت في مارس 2011، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي أطلقت في مارس ٢٠١٨ التزام رؤية قطر الوطنية 2030 بتنفيذ عملية التنمية بروح المسؤولية. و باحترام لكافة حقوق الإنسان. وقد حددت هذه الاستراتيجية جدول أعمال تنموي شامل تم الاتفاق عليه إثر مشاورات تشاركية واسعة مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني، وذلك الضمان الحس بملكية الاستراتيجية وبسرعتها من قبل كافة قطاعات المجتمع. وتسعى استراتيجية التنمية الوطنية تحقيقاً لأهداف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحسين حياة جميع المواطنين وكل من يقيم على أرض قطر من خلال تغيير التشريعات، وإصلاح السياسات، والبرامج الطموحة التي ستدعم الازدهار الاقتصادي وتعزز التنمية الاجتماعية وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز وحماية وضمن حقوق الإنسان لجميع المواطنين وغير المواطنين في جميع القطاعات. جميع المشروعات تمول بالكامل من قبل حكومة قطر، كما ان الحكومة تخصص أجزاء كبيرة من الميزانية السنوية للقطاعات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان مثل:

(أ) الحق في التعليم: والهدف الرئيسي لاستراتيجية قطاعي التعليم والتدريب بناء نظام تعليمي ذي مستوى عالي، يتيح الوصول العادل إلى التعليم والتدريب عالي الجودة، واستراتيجية قطاع التعليم والتدريب تركز على تهيئة انتقال الاطفال من

المنزل إلى التعليم، وتوفير فرص التعلم لجميع الأشخاص بغض النظر عن أعمارهم أو قدراتهم، وتحسين الإدارة والتخطيط وصناعة القرار لديهم.

(ب) الحق في الرعاية الصحية: تهدف هذه الاستراتيجية في تحقيق أعلى رعاية صحية للسكان وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة من خلال نظام صحي متكامل ومستدام، وتوفر دولة قطر خدمات صحية مجانية لمواطنيها وللمقيمين، وحددت الاستراتيجية سبع فئات ذات أولوية كمركز للرعاية الصحية في السنوات الخمس القادمة منهم الأطفال والنساء والعمال وذوي الإعاقة.

(ت) الحق في العيش في بيئة صحية: والهدف الرئيسي لاستراتيجية قطاع البيئة هو تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة والتراث لتأمين بيئة صحية، وذلك عن طريق تطوير وتنفيذ برامج ومشاريع مثل افتتاح مركز إدارة النفايات الصلبة التي تختص بإعادة تدوير النفايات، زيادة عدد الحدائق وافتتاح حديقة كهرباء للتوعية لتقديم محاضرات توعوية للطلاب والباحثين، طرح برنامج ترشيد الذي يهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد المائية والكهربائية (ترشيد قانون رقم 20 لعام 2015 لترشيد استهلاك الكهرباء والماء) مما قلل استهلاك الفرد من الكهرباء 18% والماء بنسبة 20% منذ إنشائه في عام 2012

(ث) وتواصل الحكومة مراجعة القوانين وتعديلها لجعلها متوافقة مع الاهداف الدولية المستدامة مثل قوانين العمل والإقامة.

(ج) وقد أظهرت معظم مؤشرات التنمية البشرية أن سكان قطر حققوا مكاسب قوية على المدى الأطول. وهذه المكاسب تعكس إلى حد كبير الحق في التنمية، حيث أن التقدم في التنمية قد تحقق من خلال الخطط التي تضع الانسان في بؤرة تركيزها بالإضافة إلى السياسات والبرامج المدعومة بزيادة الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية. إن الحق في التنمية يجب أن يسלט الضوء بالضرورة على الفئات الضعيفة والمحرومة، ونعني بذلك الأفراد والجماعات الذين لم تتحقق لهم حقوق الانسان كاملة.

نستعرض النتائج التي تم تحقيقها بدرجة أو بأخرى في استراتيجية الحماية الاجتماعية 2011-2016:-

- نظام حماية اجتماعية متكامل وفعال
- تحسين وتعزيز نظام حماية اجتماعية متكامل وفعال
- ارساء نظام حماية اجتماعية فعال

- توفير بيانات دقيقة ومحدثة حول الفئات المهمشة والضعيفة
- جعل قوة العمل والمجتمع أكثر شمولاً.
- تحسين مستوى التمكين الاقتصادي لمنتفعي الضمان الاجتماعي
- زيادة مشاركة ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص

نستعرض النتائج التي تم تحقيقها بدرجة أو بأخرى في استراتيجية التماسك الأسري وتمكين المرأة 2011-2016: -

- تعزيز التماسك الأسري.
- تعزيز مسؤولية الوالدين وترشيد لرعاية الاطفال استخدام عاملات المنازل
- تخفيض العنف وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة به
- تحسين وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية
- تحسين مستوى التمكين الاقتصادي للأسر القطرية
- زيادة رعاية وحماية الطفلي
- تحسين الدعم للأسر العاملة، وخاصة للنساء
- زيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومناصب صنع القرار
- تقليل تنميط الأدوار والمسؤوليات للمرأة

2- من وجهة نظر حكومتكم، ما الذي يمكن إضافته إلى التقرير لتوضيح السياق الفكري والتفسير الشامل لـ "إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان"؟

النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان

يمكن إضافة النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان في التنمية كأداة منهجية تعكس مبادئ الحق في التنمية"، وتوفر إطار تشغيلية لربط التنمية بحقوق الإنسان. وتستخدم هذه الأداة إلى حد كبير من أجل إدماج حقوق الإنسان ضمن برامج التنمية، واقتراح تنفيذ عدة مبادئ لتعزيز عمليات التنمية البشرية، بما في ذلك:

- إقامة روابط واضحة بمعايير حقوق الإنسان حسبما نصت عليه معاهدات وإعلانات حقوق الإنسان الدولية.
- ضمان مشاركة أصحاب الحقوق في تصميم وتنفيذ المشاريع وتمكينها.

- تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز، وبذل جهود خاصة لضمان مشاركة الفئات الضعيفة أو المهمشة بشكل خاص في جهود التنمية والاستفادة منها.
- الحقوق هي استحقاقات تترتب في مقابلها واجبات، وتحتاج إلى توفر إمكانية المساواة وفي حين تقع المساواة.
- المؤسسية على الدول، يعتبر جميع المشاركين في مشاريع التنمية عرضة للمساءلة.
- اعتبار سيادة القانون والحماية المؤسسية مسألتين حاسمتين.

وبدلاً من التركيز على نتائج التنمية فقط. فإن النهج التنموي القائم على حقوق الإنسان في التنمية يهتم بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وتطبيقها في جميع مراحل عملية التنمية. ويمكن اعتبار الحقوق بمثابة عناصر تمكين لجميع الأفراد، بمن فيهم الضعفاء والمحرومون واتباع الدول لهذا النهج ستكون أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها في مجال

حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية وتكون تحت المساواة في هذا الخصوص وفي سياق نهج حقوق الإنسان بالنسبة للعمال المهاجرين، على الدول القيام بما يلي:

- الاحترام: عدم التدخل في عملية التمتع بحقوق الإنسان.
 - الحماية: منع المؤسسات الخاصة أو غيرها من انتهاك حقوق الإنسان.
 - الوفاء: اتخاذ تدابير إيجابية لضمان التمتع بحقوق الإنسان
- بناء عليه، فإن الدول ملزمة ضمن التزامات أخرى بالقضاء على التمييز. وحظر التعذيب والمعاملة الوحشية واللاإنسانية، ومنع الاعتقال التعسفي، والعمل على ضمان توافر الخدمات، وسهولة الوصول إليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، وضمان رضى الناس عنها، وقابليتها للتكيف، وضمان الحق في الصحة والتعليم والعيش الكريم وحماية حق جميع المهاجرين في الحصول على عمل لائق. وضمان الوصول إلى القضاء، والحق في محاكمة عادلة والحق في الانتصاف الفعال، والأمن الشخصي.

3- ما هي المعوقات والتحديات التي تواجهها أو يمكن أن تواجهها الدول في تعزيز وتحقيق جميع حقوق الإنسان ومن ضمنها الحق في التنمية للجميع بسبب عدم التنمية من وجهة نظر حكومتكم؟

تستقبل دولة قطر العمالة الوافدة من عدة دول، إلا أن الغالبية تأتي من الهند ونيبال في جنوب آسيا، ومن الفلبين في جنوب شرق آسيا، ومن مصر في الشرق الأوسط. وهكذا أصبحت التركيبة السكانية غير متجانسة إلى حد كبير نظراً لتنوع الأعراق والثقافات واللغات والمهارات. وفي حين أن عدداً صغيراً نسبياً من الوافدين يتمتعون بمهارات

أعلى وأجور أكبر، وعادة ما ترافقهم أسرهم، فإن غالبية العمالة الوافدة تكون أقل مهارة وأجراً. ولا ترافقهم أسرهم. وبحلول عام 2014، ارتفعت نسبة غير القطريين إلى مجموع السكان في قطر إلى 88 % مقارنة مع 76 % عام 2004. ويؤثر هذا التغيير في التركيبة السكانية لدولة قطر من ناحية الجنسية على سياسات وبرامج التنمية الوطنية في كافة القطاعات.

ورغم أن النمو السريع للعمالة الوافدة يساهم في دعم النمو الاقتصادي المرتفع على المدى القصير، إلا أنه يؤثر سلباً على التخطيط التنموي من جانبي العرض والطلب، ويتسبب في زيادة نفقات القطاع العام، خاصة الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، فضلاً عن أنه قد يؤثر على حقوق الأفراد

الجدول التالي يبين التحديات التي تواجهها أو يمكن أن تواجهها الدولة في تعزيز وتحقيق جميع حقوق الإنسان ومن ضمنها الحق في التنمية للجميع بسبب عدم التنمية في القطاعات المختلفة: -

التحديات	القطاعات
ضغوط طلب هائلة على البنية التحتية الاجتماعية القائمة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمساكن المنخفضة التكلفة، فضلاً عن ارتفاع قيمة الأراضي	الاجتماعي
زيادة احتمالات ضعف القيم الثقافية والهوية القطرية العربية والإسلامية التقليدية	الثقافي
في حال غادرت أعداد كبيرة من العمالة الوافدة قطر بشكل مفاجئ لأي سبب من الأسباب، لن تخسر قطر قدراتهم الإنتاجية وتتأخر المشاريع فحسب، بل سيكون هناك انخفاض ثانوي في الاقتصاد بسبب خسارة إنفاقهم	الاقتصادي
حدوث تدهور بيئي كبير (مثل زيادة الازدحام المروري بما في ذلك المركبات الثقيلة، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، واستمرار هذا التدهور إلى أن يتم توسيع البنية التحتية لتناسب مع	البيئي

احتياجات السكان وتغير الأنماط السلوكية.	
مخاطر السمعة المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية؛ من حيث التساهل فيما يتعلق بسلامة المباني، وزيادة حوادث الطرق والإصابات، وضعف قدرات نظام العدالة الجنائية والمؤسسات الأخرى	السلامة

المصدر: تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
2015

4- ما هي استنتاجات وتوصيات حكومتكم المستمدة من التحديات والممارسات الفضلى لضمان إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان من أجل تضمينها في تقرير اللجنة الاستشارية؟

- تغيير القوانين وبناء القدرات والوصول للعدالة: مراجعة وتعديل وإصدار التشريعات لتذليل العقبات التي تحول دون ممارسة الحق في التنمية وحقوق الإنسان، وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذها وإنفاذها
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني: تعزيز وتوسيع منظمات المجتمع المدني وحياتها.
- التوعية: تعزيز ثقافة الحقوق من خلال تحسين التواصل وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات، بما يشمل منتديات الانترنت التفاعلية.
- تقليص عدم المساواة: معالجة عدم المساواة والإقصاء بين الأفراد والجماعات ممن لم يحصلوا على حقوق الإنسان بشكل كامل
- تعزيز تمكين المرأة: تأسيس جهاز حكومي مركزي مزود بصلاحيات قوية وموارد بشرية ومالية كافية لتنسيق آلية وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- احترام حقوق الإنسان للشباب: وحمايتهم دمج منظور حقوق الإنسان في عملية الإصلاح التشريعي في القوانين والسياسات التي تحكم العقاقير واحترام وحماية حقوق الإنسان للمصابين بمرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز.
- الحد من العنف وإساءة المعاملة: رصد وزيادة الوعي العام بشأن كافة أشكال العنف والإيذاء ضد الأطفال والنساء والعمالات في المنازل وتوفير الدعم المناسب لهم.

- تمكين كبار السن وتوسيع نطاق المزايا الاجتماعية تعديل التشريعات التي تؤثر سلباً على رفاه كبار السن، بما يشمل توفير شكل أفضل من الحماية الاجتماعية لكبار السن من غير القطريين ممن ساهموا في تنمية قطر لسنوات عديدة.
- تعزيز قاعدة الأدلة: تعزيز جمع وتحليل البيانات عن مجموعات السكان الفرعية وذلك لتحسين رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الحق في التنمية.

5- هل توجد أية مسألة تتعلق بإسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان يمكن أن توصي بها حكومتكم لذكرها في تقرير اللجنة؟

صياغة استراتيجية شاملة للتعاون الدولي التقني تضم تفاصيل البلدان ذات الأولوية ومجالات الدعم وميادى الاشتراك

في الوقت الذي تقوم فيه دولة قطر بتوسيع نطاق وجودها في ميدان التعاون الدولي، فهي بحاجة إلى صياغة استراتيجية شاملة للتعاون الدولي التقني. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية على عناصر التعاون الدولي الواردة في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 وأن تشمل البلدان ذات الأولوية في الدعم؛ ومجالات التعاون مع الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية التي تتمتع بها دولة قطر والاحتياجات وما تقوم به الجهات المانحة الأخرى في تلك البلدان: بالإضافة إلى النتائج المتوقعة: والجداول الزمنية والميزانيات. كما يجب كذلك أن تقوم قطر بالتنسيق مع الدول المانحة الأخرى لضمان كفاءة وفعالية برامجها. ومن شأن هذه الاستراتيجية تطوير خارطة طريق تستمر لعدة سنوات بهدف تحقيق التعاون ووضع مبادئ للمشاركة الملكية الوطنية. ويجب أن يتم دمج وتضمين استراتيجية التعاون الدولي في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022 بحيث يمكن رصد فعاليتها ونتائجها بشفافية